الثورة
www.althawranews.net
الجمعة : 5 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م -العدد 18152
Thursday : 5 Aug 1435 - 31 July 2014 -Issue No.18151

أسواق الاتصالات الأكثر جذباً لموازنات العيد

وجد غمدان المليكي بسهولة مركز خدمة لتعبئة رصيد شريحة الانترنت المحمول والذي يصل تكلفة تعبئته شهريا الى ما يقرب من 4500 ريال ، حيث تعتبر أسواق الاتصالات من أكثر الاسواق نشاطا وجذبا للأموال ولموازنات العيد في ظل انخفاض الحركة في أغلب الأسواق والقطاعات التجارية .

بحسب غمدان فان الاسر اليمنية لا تستطيع الاستغناء عن خدمات الاتصالات في العيد للتواصل مع الأهل والأقارب في الداخل والخارج ، وكذا على حد تعبيره كوسائل حديثة مساعدة للتعامل مع الاجازة العيدية.

استطلاع / محمد راجح

مستهلك آخر كان يأخذ دورة في أحد المراكز الخدمية للاتصالات العاملة بالعيد يشير الى أن تعبئة "مودم" سعته نحو ثلاثة جيجا تكلفة في الايام العادية ما بين 15-10 ألف ريال شهريا ، لكن هذه الايام تشكل عملية الاستهلاك استثناء مع العيد ، حيث انفق منذ مطلع الاسبوع نحو عشرة آلاف ريال على الانترنت المحمول أو على شرائح الاتصالات الخاصة بالموبايلات لتوفير خدمات الانترنت عليها.

استهلاك

نهم الاستهلاك اليومي لخدمات الاتصالات يشمل الى جانب الانترنت كروت الشحن والاتصالات الثابتة وتداول الهواتف المحمولة وخدماتها المتعددة من برامج واغلفة وزينة وكل متعلقات التواصل عبر الخدمات المتطورة التي تقدمها التحديثات المستمرة للهواتف النقالة واجهزة الكمبيوتر المحمول.

ويقول سلطان الحميدي الذي كان يبحث عن محل لبيع الهواتف النقالة لشراء هاتف لابنه -: إن العيد يشكل مناسبة سانحة للأبناء للضغط على أسرهم للحصول على هاتف محمول ، أو انفاق ما يحصلون علية خلال العيد على خدمات الاتصالات المتنوعة والمتعددة .

وطبقا لتقديرات في هذا الخصوص فان الانفاق اليومي على خدمات الاتصالات والانترنت يتعدى الـ50مليون ريال على اقل تقدير ، تتجاوز خلال الايام الراهنة في هذه المناسبة العيدية السعيدة حاجز الـ200مليون ريال بشكل يومي.

وبحسب هذه التقديرات فان اجمالي الانفاق اليومي على خدمات الاتصالات خلال فترة العيد يتعدى الـ800مليون ريال .

وتحتل كروت الشحن الخاصة بتعبئة الهواتف المحمولة المرتبة الاولى من حيث الاقبال على شرائها واستخدامها بافراط شديد لكثرة استعمال الرسائل العيدية للتواصل والتهنئة بهذه المناسبة، بالإضافة الى خدمات الانترنت على الرغم من الشكاوى الكثيرة على ردائه خدماته وبطئه، ثم اجهزة الهواتف المحمولة وملحقاتها باعتبارها السلعة الاكثر رواجا بين المستهلكين لاستيعاب مخصصات العيد المالية وما يحصلون عليه من هدايا خلال هذه الفترة.

انتشار

يكشف تقرير رسمي عن ارتفاع خطوط الهاتف النقال في اليمن من 2.3 مليون إلى اكثر من 10 ملايين خط مع نهاية العام 2012م.

ويشير التقرير الى أن معدل انتشار خدمات الهاتف النقال في اليمن لا تزال منخفضة ومتردية بحسب المعايير الدولية وتتركز أساسا في العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية في المحافظات.

مؤكدا أن انخفاض معدل خدمات الاتصالات وارتفاع أسعار المكالمات الدولية التي تعد أعلى بكثير من المعايير الإقليمية وكذا تردي خدمات الانترنت يشكل عائقا رئيسيا أمام قطاع الأعمال في اليمن.

ضعف الخدمات

ويرى التقرير أن ضعف خدمات الانترنت وتدني جودتها وموثوقيتها وسرعة خدمتها وارتفاع تكاليفها يحد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع وجود فجوة رقمية كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية.

ويواجه قطاع الاتصالات بحسب التقرير العديد من التحديات والمعوقات تتمثل في القدرات التنظيمية المتدنية وارتفاع التكاليف وانخفاض معدل انتشار خدمات الاتصالات خاصة خدمات الاتصالات للمجتمعات الريفية.

وعلى الرغم من نموها السريع فإن معدلات انتشار خدمات الهاتف النقال لا تزال منخفضة بحسب المعايير الدولية بالإضافة إلى أن أسعار المكالمات سواء في الهواتف النقالة أو أسعار المكالمات الدولية تعد الأعلى بكثير من المعايير الإقليمية والدولية.

متطلبات

يرى خبراء ومختصون أهمية توفير بنية تحتية متطورة وكفاءة للاتصالات وتقنية المعلومات تلبي متطلبات التنمية وإحداث نقلة نوعية في الاتصال الوطني باتجاه اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى توسيع انتشار خدمات الهاتف بنوعيها الثابت والنقال وتقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية وتحسين جودة خدمات الانترنت وتطوير قدرات اليمن في مجال تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

مؤكدين على القدرات الهائلة لهذا القطاع الواعد الذي تحظى منتجاته باهتمام واسع واقبال كبير ليس خلال ايام الاعياد بل طوال العام ، حيث اصبحت هذه المنتجات وخدماتها في طليعة متطلبات المجتمع في العصر الراهن ولا يستطيع الاستغناء عنها.

ويرى الدكتور مختار عبدالجليل الاكاديمي في مجال التقنيات الحديثة بجامعة صنعاء أن قطاع الاتصالات من ابرز وأهم القطاعات التي تنمو بشكل كبير وهناك دخل وإيرادات ضخمه يتم جنيها من اسواق الاتصالات ومنتجاتها الحديثة . مضيفاً ان ذلك ينبغي أن يتوازى مع الخدمة المقدمة .

ويقول : الناس تدفع مبالغ باهظة مقابل الحصول على خدمه رديئة هذا أمر محير وغير مقبول.

ويؤكد امكانية استخدام جزء من هذه العائدات في التوسعة والتطوير وزيادة السرعة ، بحيث يتم استثمار هذه المبالغ في التطوير وتحسين الخدمة والارتقاء بهذا القطاع ومنتجاته والأسواق المختلفة.

العجز التجاري لليمن يتجاوز 1,3 تريليون ريال في 2013م

الثورة أحمد الطيار

أدى تراجع صادرات اليمن من النفط والمواد المعدنية لتفاقم العجز في الميزان التجاري لبلادنا العام الماضي ليصل إلى تريليون و322 مليارا و740 مليون ريال مقارنة بـ 906 مليارات 874 مليون ريال في 2012م وبزيادة تبلغ 415 مليارا و865 مليون ريال مما دعا خبراء اقتصاد لتوجيه الدعوة للحكومة لاتخاذ إجراءات فورية لتلافي انهياره, مؤكدين أن قيام الحكومة بتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية أمر لا خيار عنه .

وحسب بيانات إحصائية أولية حصلت عليها " الثورة "من الإدارة العامة لإحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء شهدت قيمة الصادرات اليمنية ارتفاعا من تريليون و471 مليارا و69 مليون ريال إلى تريليون و539 مليار ا و173 مليون ريال في 2013م فيما قفزت قيمة الواردات إلى 22 تريليون و888 مليارا و190 مليون ريال مقارنة بـ تريليون و421 مليارا و390 مليون ريال في 2012م .

ويعد ارتفاع العجز التجاري لهذا المستوى غير المسبوق مؤشرا حقيقيا على مستوى الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الوطني ومكافحته للخروج من الأزمات التي عصفت به خلال العامين الماضيين .

ويرى خبراء اقتصاد أن ارتفاع العجز التجاري لهذا المستوى يمكن أن يقود لانهيار قيمة العملة اليمنية ويستنزف الاحتياطي من العملة الصعبة في غضون شهور قادمة .

وحسب البيانات فقد تراجعت صادرت النفط والغاز من تريليون و115 مليارا و286 مليون ريال وبنسبة 76% من قيمة الصادرات اليمنية في 2012م إلى 698 مليارا و112 مليون ريال وبنسبة 45% في 2013م وبلغت قيمتها فيما توزعت النسبة الباقية على المنتجات الزراعية والأحياء البحرية والمنتجات الإنشائية الصناعات الغذائية والمعادن والجلود .

وقال الخبراء إن الاقتصاد اليمني يواجه مخاطر جمة في الوقت الراهن وأن تركه دون اتخاذ إجراءات فورية لتلافي انهياره أمر في غاية الأهمية, مؤكدين أن قيام حكومة اقتصادية بتولي هذه المهمة أمر في غاية الأهمية.

وقال الدكتور صابر محمد عبد الجبار الأستاذ المساعد بكلية التجارة جامعة عمران إن الموازنة العامة للدولة تعاني عجزا قد لا تتمكن من تجاوزه نتيجة لاضطراب الأوضاع السياسية وهذا في حد ذاته كفيل بأن يحمل الاقتصاد الوطني خسارة أخرى اشد فداحة ،لافتا إلى أن ميزان المدفوعات هو الآخر في حالة عجز قد تتجاوز 40 % لأول مرة في تاريخ اليمن وأن الموازنة وميزان المدفوعات يعدان من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الحكم من خلالها على درجة الاستقرار الاقتصادي في أي بلد.

وأضاف :إن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد اليمني يتطلب إتباع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية فاعلة تعتمد في الأساس على دعم الإنتاج المحلي والسلع المنتجة لتعطي ثمارها بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وإعادة النظر في الدعومات ورفع كفاءة تحصيل الموارد الضريبية للدولة والسمكية وتنميتها ورفع كفاءة الإنفاق العام.

مضيفا :الاقتصاد اليمني يعاني من تشوهات عدة بسبب الدعومات واختلال التوازن بين الإيرادات الضريبية والنفطية وتحمل الموازنة العامة لأعباء ناتجة عن استيراد كبير من المشتقات النفطية من الخارج وتزايد فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية والملبوسات بسبب زيادة السكان وعوامل أخرى أدت جميعها إلى اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات فكان لابد من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي حقق نتاج طيبة في الحد من العجز المتزايد في ميزان المدفوعات.

مشيرا إلى أن بعض التدابير والإجراءات الحكومية المصاحبة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعومات عن بعض السلع وتطبيق اتفاقيات الجات وزيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والجاري كان لها انعكاسات سلبية ،تمثلت في سوء استخدام القروض في المجالات المخصصة لها وانخفاض دور القروض في دعم تدهور القطاعات الإنتاجية وأدى الإسراف في الاقتراض لآثار سيئة على الاقتصاد اليمني كالتضخم وتدهور أسعار الصرف وتدهور خدمات القطاع المصرفي وزيادة الاستيراد وغيرها أدت إلى استمرار العجز في ميزان المدفوعات .

ويرى الدكتور صابر انه لتجاوز ذلك فإن الأمر يتطلب إستراتيجية فاعلة من خلال إيلاء الحكومة الاقتصادية المسئولية الكاملة عن الاقتصاد الوطني ومن خلالها تقوم بجذب الاستثمارات الخارجية وإحداث تصحيح للاختلالات الهيكلية في الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وإتباع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية فاعلة في دعم الإنتاج المحلي والسلع المنتجة لتعطي ثمارها بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وإعادة النظر في الدعومات ورفع كفاءة تحصيل الموارد الضريبية للدولة والسمكية وتنميتها ورفع كفاءة الإنفاق العام. موصيا بضرورة أن يصاحب سياسة تحول الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية بمعنى آخر تحويل الإنفاق بعيدا عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محليا عن طريق خفض سعر الصرف لأنه سيعمل على رفع أثمان الواردات في اليمن وتخفيض الصادرات للمستثمرين في العالم الخارجي مع اتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد.

داعيا إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية سواء أكان ذلك باتخاذ السياسة الاقتصادية التي تفسح المجال أمام القطاع الخاص الإنتاجي واتخاذ السياسات النقدية والمالية والحوافز المباشرة وغير المباشرة التي تدفعه إلى ذلك ،وحفزه على زيادة الصادرات وإتباع سياسة حكيمة في الواردات أو عن طريق التدخل الائتماني للدولة في بعض القطاعات لتنميتها وتطويرها لأهميتها الذاتية أو للقطاعات الأخرى كما ينبغي على الدول القوية اقتصاديا أن تساعد اليمن في هذا المجال من خلال فتح أسواقها امام صادرات اليمن وتخفيف القيود عليها وإعطائها المساعدات والمنح والخبرة والتكنولوجيا بشروط ميسرة لمساعدتها على تصحيح هيكلها الاقتصادي ،وهذا يعتمد على قدرة اليمن على التفاوض مع الدول القوية اقتصاديا.

السلطات المحلية تؤكد على التقيد بالتعرفة الجديدة لأسعار النقل

المكلا/ سبأ

ناقش اجتماع بالمكلا أمس برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني آثار قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية.

وشدد الاجتماع الذي ضم مكتب النقل ومسؤولي الغرفة التجارية والصناعية بحضرموت على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراعاة الظروف المعيشية للمواطنين وعدم المغالاة في الأسعار.

وأشار المحافظ الديني إلى المسؤولية الكبيرة التي تقع على القطاع الخاص وذلك من خلال تقدير الظروف الحالية التي يمر بها الوطن والحالة المعيشية الصعبة للمواطنين، مشيدا بتعاون تجار حضرموت وتجاوبهم في هذا الشأن.

وفي تعز ناقش اجتماع استثنائي برئاسة وكيل المحافظة محمد عبد الملك الهياجم أثر تحرير أسعار المشتقات النفطية على حركة أجور نقل الركاب الداخلية وبين المدن.

وأقر الاجتماع الذي ضم مديري عموم مكتب النقل والهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري ونائبي مدير الشرطة العامة ومدير شرطة السير ورئيس فرع الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية ورؤساء نقابات النقل الداخلية والخارجية جملة من الإجراءات اللازم اتخاذها في هذه الظروف وفقا لتعميم صادر عن الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري، والمتضمن الزيادة على أجور نقل الركاب والبضائع.

حضر الاجتماع مدير عام مكتب المحافظ زيد النهاري.

غرفة تجارة حضرموت: رفع الدعم عن المشتقات النفطية انقاذ للاقتصاد الوطني

المكلا/ سبأ

اعتبرت غرفة تجارة وصناعة حضرموت الإصلاحات التي اقرتها حكومة الوفاق الوطني وبدأت بتطبيقها يوم أمس الأول بما فيها رفع الدعم عن المشتقات النفطية، ضرورة وطنية لانعاش الاقتصاد.

جاء ذلك في بيان أصدرته أمس وتلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه.

وفي حين أعلنت الغرفة عن تأييدها ومباركتها لهذه الإصلاحات .. وصفت قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية بالقرار الحيوي والهام الذي جاء لضرورة انقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار.

وأكدت الغرفة التجارية بحضرموت على أهمية مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لتطوير البلد .. داعية في ذات الوقت الحكومة إلى سرعة اتخاذ معالجات تساهم في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين.

تصدير 3427 طناً من المنتجات الوطنية

عدن - سبأ:

صدرت أمس عبر أرصفة المعلا ميناء عدن أربعة آلاف و ٣٢٧ طناً من المنتجات الوطنية السمكية والصناعية والزراعية إلى بلدان عربية وأجنبية .

وأظهرت إحصائية صادرة عن النشاط الملاحي اليومي للميناء لوكالة الإنباء اليمنية (سبأ) بأن أربعة آلاف طن من نخالة القمح صدرت إلى مدينة بور سعيد المصرية و ٢٠٠ طن من الأسماك والأحياء المائية صدرت إلى الأردن ولبنان وروسيا والصين وماليزيا وبانكوك وأسبانيا .

فيما صدرت ١٠٠ طن من العصائر والمرطبات والبسكويت والحلويات والسمن والصابون إلى أثيوبيا و ٢٠ طن الألبان السائلة والعطور صدرت إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ، وسبعة أطنان من الجلود صدرت إلى العاصمة الإيطالية روما .